استبقت جماعة الحوثيين وصول المبعوث الاممي مارتن غريفيث إلى سلطنة عمان، والمبعوث الاميركي تيم ليندركينغ الى المنطقة لدفع جهود التسوية، بتصعيد كبير ضد السعودية، عبر استهداف اراضيها بـ18 طائرة مسيّرة و8 صواريخ بالستية، في تطور بات يهدد جهود تسوية الصراع اليمني

حراك التسوية يصطدم بتصعيد الحوثيين

استهداف السعودية بصواريخ وطائرات مسيّرة يستبق جولتي ليندركينغ وغريفيث

احيا الحوثيون الذكرى السادسة للحرب في صنعاء امس (محمد حويس/فرانس برس)

عدن ـ **العربي الجديد**

بعد أيام من تحفّظ الحوثيين على المبادرة السعودية لوقف إطلاق النار في اليمن، ومع دخول الصراع في هذا البلد عامه السابع، كثّف الحوثيون هجماتهم على الأراضي السعودية، مستهدفين بـ18 طائرة مسيّرة و8 صواريخ بالستية «مقرات ومنشآت عسكرية وحيوية سعودية»، وفق إعلانهم، وذلك بالتوازي مع وصول المبعوث الأممي الخاص باليمن مارتن غريفيث إلى سلطنة عمان لدفع جهود التسوية، وإعلان واشنطن عن جولة لمبعوثها تيم ليندركينغ إلى المنطقة يُتوقع أن يلتقي خلالها بمسؤولين حوثيين. وعلى الرغم من هذه الجهود للتوصل إلى وقف لإطلاق النار تمهيداً لوقف النزاع في هذا البلد، غير أن التصعيد الحوثي بات يهدد جهود التسوية. وأعلن الحوثيون، أمس الجمعة، تنفيذ «عملية عسكرية نوعية واسعة» بعنوان «عملية يوم الصمود الوطني» استهدفت مقرات ومنشآت عسكرية وحيوية سعودية. وقال المتحدث باسم القوات التابعة للحوثيين العميد يحيى سريع في بيان إن «العملية المشتركة التي جاءت تدشيناً للعام السابع من الصمود نُفّذت بـ18 طائرة مسيّرة و8 صواريخ بالستية». وأضاف أنه تم استهداف مقرات شركة أرامكو في رأس التنورة، ورابغ، وينبع، وجيزان، وقاعدة الملك عبد العزيز في الدمام بـ12 طائرة مسيّرة نوع «صماد 3» وثمانية صواريخ بالستية نوع «ذو الفقار» و«بدر» و«سعير». وأشار إلى استهداف مواقع عسكرية أخرى في نجران وعسير بست طائرات مسيّرة نوع قاصف «2k». وأشار سريع إلى أن «العملية حققت أهدافها بنجاح»، محذراً «قوى العدوان من عواقب استمرار عدوانها وحصارها على الشعب اليمني». كذلك أكد جاهزية القوات المسلحة لتنفيذ عمليات عسكرية أشد وأقسى خلال الفترة المقبلة.

وأصاب أحد الصواريخ محطة لتوزيع المنتجات البترولية في جازان، وفق وزارة الطاقة السعودية، التي أعلنت مساء الخميس أن المحطة تعرضت لقصف بمقذوف مما أدى لنشوب حريق في أحد الخزانات، من دون أن يسفر ذلك عن ضحايا. وأكدت السلطات السعودية في بيان أنّ «هذا الاعتداء التخريبي الجبان، الموجّه ضدّ المنشآت الحيوية، لا يستهدف المملكة فحسب، وإنما يستهدف أمن الصادرات البترولية، واستقرار إمدادات الطاقة للعالم، وحرية التجارة العالمية، كما يستهدف الاقتصاد العالمي ككلّ». وأضافت أنّ هذا الهجوم «يؤثّر في الملاحة البحرية، ويُعرّض السواحل والمياه الإقليمية لكوارث بيئية كبرى جزّاء مثل هذه الأفعال التخريبية».

من جهته، أعلن المتحدث الرسمي باسم قوات التحالف العميد الركن تركي المالكي أنّ قوات الدفاع الجوي السعودي تمكنت صباح أمس الجمعة من اعتراض وتدمير صاروخ بالستي أطلقه الحوثيون تجاه نجران، في محاولة لاستهداف المدنيين والأعيان المدنية بطريقة ممنهجة ومتعمدة. وأشار إلى أن «المليشيا الحوثية حاولت استهداف احد الأعيان المدنية المحمية بموجب القانون الدولي، وهذا يؤكد إصرار المليشيا الحوثية على تكرار انتهاك القانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية».

كذلك كان المالكي قد أعلن مساء الخميس أن القوات السعودية تمكنت من اعتراض وتدمير 8 طائرات من دون طيار مفخخة أطلقتها المليشيا الحوثية بطريقة ممنهجة ومتعمدة لاستهداف الأعيان المدنية والمدنيين بالمملكة في انتهاك صارخ للقانون الدولي والإنساني وقواعده. وأضاف أن المليشيا الحوثية قامت بإطلاق 3 صواريخ بالستية تجاه المملكة، وسقط احدها بعد إطلاقه من صنعاء بمحافظة الجوف، كما سقط صاروخان بالستيان في منطقتين حدوديتين غير مأهولتين. واعتبر أن هذه الاعتداءات جاءت لتؤكد رفض المليشيا الحوثية الإرهابية كافة الجهود السياسية لإنهاء الأزمة اليمنية، لا سيما بعد إعلان مبادرة المملكة لإنهاء الأزمة والوصول إلى حل سياسي شامل، كما تثبت استمرار الوصاية الإيرانية على القرار السياسي والعسكري للمليشيا بما يحقق أجندتها التخريبية لنشر الفوضى وتقويض الأمن الإقليمي والدولي. وأكد المالكي أن وزارة الدفاع ستتخذ الإجراءات اللازمة والرادعة لحماية مقدراتها ومكتسباتها الوطنية.

وقويل استهداف الحوثيين لمواقع ومنشآت حيوية في السعودية بإدانات عربية. وندّدت منظمة التعاون الإسلامي، في بيان، بـ«التصعيد العدائي للميليشيا الحوثي الإرهابية بالطائرات المسيّرة المفخخة، ومحاولة استهداف الأعيان والمنشآت المدنية في المنطقة الجنوبية للسعودية». وأشاد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، يوسف العثيمين، بـ«يقظة واحترافية قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن، التي تمكنت مساء الخميس من اعتراض وتدمير طائرات مسيرة مفخخة كانت تستهدف المدنيين والأعيان المدنية جنوبي السعودية». كذلك أكد مجلس التعاون الخليجي، في بيان، أن «استمرار الاعتداءات الإرهابية للحوثيين، بعد إعلان مبادرة المملكة لإنهاء الأزمة اليمنية، يعكس تحدي مليشيات الحوثي السافر للمجتمع الدولي، واستخفافها بجميع القوانين والأعراف الدولية»، من جانبه، دعا الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، نايف الحجرف، المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف فوري وحاسم لوقف هذه الأعمال الإرهابية المتكررة، مؤكداً تضامن ووقوف مجلس التعاون مع السعودية، في كل ما تتخذه من إجراءات للدفاع عن أراضيها، وحفظ أمنها وسلامة مواطنيها. كذلك دانت مصر والبحرين والإمارات والأردن التصعيد الحوثي.

ويأتي هذا التصعيد مع بدء المبعوث الأممي مارتن غريفيث، أمس الجمعة، زيارة إلى سلطنة عمان حيث التقى كبير المفاوضين الحوثيين محمد عبد السلام. وقال غريفيث عبر «تويتر» إنه ناقش مع عبد السلام في مسقط «الحاجة الملحّة للاتفاق على فتح مطار صنعاء وتخفيف القيود على موانئ الحديدة، والدخول في وقف إطلاق نار في كافة أنحاء البلاد، واستئناف الحوار السياسي برعاية الأمم المتحدة تمهيداً للتوصّل إلى سلام مستدام». ولم يكشف مكتب غريفيث في وقت سابق عن مدة الزيارة وبرنامجها.

كما كانت وزارة الخارجية الأميركية قد أعلنت في بيان الخميس أن مبعوث الولايات المتحدة الخاص لليمن تيم ليندركينغ توجه إلى الشرق الأوسط الخميس للضغط من أجل قبول خطة لوقف إطلاق النار في اليمن وإجراء محادثات بشأن إنهاء الحرب والأزمة الإنسانية الناجمة عنها. ومن المتوقع أن تشمل زيارة ليندركينغ لقاءات مع مسؤولين حوثيين، إذ سبق أن قال ليندركينغ إنه سيعود «قوراً» إلى المنطقة عندما يكونون مستعدين للحديث. وذكرت الخارجية الأميركية أنه سيلتقي بكبار الزعماء الإقليميين بالتنسيق مع نظيره الدولي مارتن غريفيث، وأن المحادثات ستركز على الجهود الرامية إلى «وقف دائم لإطلاق النار والتوصل إلى اتفاق سلام».

اعتبرت الرياض أن استهداف محطة بترولية يهدد إمدادات الطاقة

الحوثيون: مستعدّون لتنفيذ عمليات عسكرية أشد وأقسى

للحديث تتمة...

تصحيح البوصلة واجب المرحلة

نضال محمد وتد

في 11 إبريل/نيسان 2015 بعد انتخابات الكنيست التي نجحت فيها القائمة المشتركة للأحزاب العربية في الداخل بتحصيل المكانة الثالثة، بين مختلف الأحزاب في الكنيست، حذرنا من خطر أن يطغى التعويل على «العمل البرلماني» على كافة حسابات الأحزاب العربية المشاركة في الانتخابات، وأن يحرف بوصلة العمل السياسي في الداخل لصالح خيار الكنيست، ويعلو حتى على المرجعية الجامعة التي تشكلها لجنة المتابعة العليا للعرب في الداخل. اليوم وبعد نتائج الانتخابات الأخيرة، وتراجع التمثيل العربي للأحزاب العربية من 15 نائباً إلى 10 نواب، بفعل الانقسام وانشقاق القائمة من جهة، وظهور بوادر ونذر استياء، وعدم رضا جماهيري عن أداء القائمة نفسها، فإنه لا يمكن تجاهل حقيقة أن العرب في الداخل، الذين يشكلون 17 في المائة من مجمل أصحاب حق الاقتراع، قد نزعوا، عبر امتناعهم عن التصويت والمقاطعة للانتخابات، الشرعية عن هذه الأحزاب بشكل جعل «شرعية الخيار المؤيد للمشاركة»، تتراجع من تأييد أكثر من 55 في المائة من الفلسطينيين في الداخل إلى أقل من 40 في المائة إذا احتسبنا فقط، كمصدر للشرعية الوطنية، الأصوات التي ذهبت للقائمتين العربيتين. هذه النتائج والنسب، وتراجع التصويت بشكل واضح، بقرار مسبق وواضح عند المرة من الناخبين الفلسطينيين، يلزم الأحزاب العربية الممثلة في الكنيست بأن تنزل من برجها العاجي، وتتراجع عن خطابها بأنها تمثل أغلبية الشعب العربي في الداخل، لترى الحجم والوزن الحقيقي، كما عكسته هذه النتائج في صناديق الاقتراع، ودلالاتها على توجهات الداخل الفلسطيني، الذي ينحو إلى العزوف عن هذه التصويت في المستقبل أيضاً. وتفرض هذه النتائج على «الطبقة السياسية» في الداخل الفلسطيني، والتي تشمل التيارات التي تعارض مبدئياً المشاركة في الانتخابات، التحرك لإطلاق حوار جدي وحقيقي شامل لكل التيارات الوطنية في الداخل الفلسطيني، لتصحيح بوصلة الأحزاب العربية البرلمانية والاتفاق على بلورة مشروع فلسطيني جامع في الداخل الفلسطيني، وبناء، لجنة المتابعة العليا كمرجعية عليا للفلسطينيين في الداخل. مثل هذه المحاسبة للأحزاب البرلمانية، لتجربتها في ظل وتحت سقف قانون القومية العنصري، باتت حاجة ملحّة، خصوصاً مع منح الشرعية الكاملة، برلمانياً، لحزب «الصهيونية الدينية»، الذي يجاهر ببرنامجه الفاشي، الداعي ليس فقط لترحيل العرب وإنما أيضاً إبادتهم.

هل تفرض روسيا تأجيل الانتخابات الرئاسية السورية؟

مع تصاعد الرفض الغربي، خصوصاً من أميركا ودول أوروبية، لإجراء الانتخابات الرئاسية في سورية، للتجديد لرئيس النظام بشار الأسد، مهد النظام لإمكانية تأجيلها، بحجة انتشار فيروس كورونا

عماد كركص

يمهد النظام السوري لاحتمال تأجيل الانتخابات الرئاسية، المقرر أن تُجرى منتصف العام الحالي، وسط رفض دولي لإجراء الاستحقاق وحتى نتائجه، مع استمرار تعطيل النظام للعملية السياسية، الرامية لحل الأزمة السورية، المستمرة منذ 10 سنوات. وبات انتشار جائحة كورونا ذريعة لدى النظام لفرض أي اجتدات يحاول تمريرها، ومنها مسألة الانتخابات ومواعدها. ويقيس النظام ولحلفاؤه تحديداً الروسي، حالياً، ردود الفعل الدولية، لا سيما الغربية والأميركية بشأن إجرائها.

وفي مقابلة مع وكالة «تاس» الروسية، نشرت الأربعاء الماضي، قال سفير النظام السوري في موسكو رياض حداد، إن الانتخابات الرئاسية المقبلة في سورية ستجرى مع مراعاة الوضع الوبائي، وذلك رداً على سؤال حول دعوة مراقبين دوليين خلال عملية الاقتراع. وعلى الرغم من أن حداد أشار إلى أن الانتخابات ستجرى في موعدها، مؤكداً استمرار الاستعدادات لها، إلا أنه ربط تأكيد موعدها بظروف انتشار فيروس كورونا، قائلاً «لا يزال الوضع الوبائي المرتبط بانتشار فيروس كورونا هو العامل الرئيسي المحدد في العملية الانتخابية المقبلة».

ولعل الموقف الأميركي الأخير، بإعلان إدارة الرئيس جو بايدن رفضها رسمياً للانتخابات، هو ما جعل النظام مع حلفائه، لا سيما الروس، يعيدون الحسابات في تحديد موعد إقامتها، بهدف كسب مزيد من الوقت والمراوغة في الأروقة الدولية، لإحداث فجوة، يمكنهم من خلالها تمرير الانتخابات، ولو في وقت لاحق، بصفقة معينة، بدون إحداث ضجة مصاحبة لها.

وقبل أيام أعلن نائب المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة جيفري ديلورنتس أن إدارة بايدن «لن تعترف بنتائج الانتخابات في سورية إذا لم يتم التصويت تحت إشراف الأمم المتحدة، ومراعاة وجهة نظر المجتمع السوري بأسره». وأكد أن النظام السوري ينوي استغلال الانتخابات، المقرر أن تجرى في مايو/أيار المقبل، لتأكيد شرعية بشار الأسد. وشدد على أن الإدارة الأميركية الحالية تعارض إجراء انتخابات «غير حرة» لا تخضع لإشراف الأمم المتحدة. وقال «تواصل التأكيد بحزم على أن السبيل الوحيد للمضي قدماً هو دفع العملية السياسية التي تفي بالشروط المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2254». ونوه إلى أن المعارضة السورية حاولت القيام بدور نشط في تطوير الدستور الجديد، لكنها قوبلت برفض دمشق بالتعاون.

ويتطابق مع الموقف الأميركي، موقف أوروبي صارم، لا سيما من فرنسا وألمانيا ورئاسة الاتحاد الأوروبي، برفض الانتخابات ونتائجها المستقبلية، بدون التوصل إلى حل سياسي شامل في البلاد، يكون مصدره الأروقة الأممية وطبقاً للقرارات الدولية، وأولها 2254 للعام 2015، الذي يقضي بأن تكون هناك هيئة حكم انتقالي تحضر لدستور جديد للبلاد والإعداد للانتخابات، ثم إجرائها تحت إشراف الأمم المتحدة.

ولا يزال الروس يتمسكون ببقاء الأسد فترة رئاسية جديدة، عبر دعم مراوغة ومماطلة النظام في الجلوس جدياً حول طاولة التفاوض في المسارات السياسية المختلفة لحل الأزمة، نظراً لكون نتائجها، إذا سارت وفق القرارات الأممية، ستفضي لإنهاء حكم الأسد للبلاد. وبات موسكو، أخيراً، تحاول كسب تأييد عربي لبقاء الأسد، في ظل الرفض الغربي والدولي لتمديد فترة حكمه، وكان ذلك واضحاً خلال جولة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الخليجية، التي تلقى خلالها ردوداً غير مرضية على إعادة النظام للحاضنة العربية من خلال عودته للجامعة العربية، إرباط التوجه الدوحة والرياض هذا الطرح بإنجاز التسوية السياسية، التي ستكون المعارضة السورية جزءاً منها، فيما كانت الردود على الطرح الروسي إيجابية في أبو ظبي.

وأشار عضو الهيئة السياسية في «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية»، عبد المجيد بركات، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنه «من غير المنطقي أن يلجأ النظام إلى تأجيل الانتخابات بذريعة انتشار فيروس كورونا. فالجميع يعلم أن مناطق النظام لم تلتزم بالإجراءات الاحترازية لمكافحة الفيروس». وأكد بركات، لـ«العربي الجديد»، أن «الظرف الدولي والداخلي هو حرب»، وأوضح بركات أن «النظام فشل في مفاوضاته مع قوات سورية الديمقراطية (قسد) شمال شرق سورية، لوضع صناديق انتخابات هناك. وبالتالي كل المؤشرات تتجه إلى أن الانتخابات في حال حدوثها ستكون شكلية، وستلقى ردود فعل دولية وداخلية رافضة، ما يُدخل النظام وحلفاءه بمأزق سياسي جديد مع المجتمع الدولي، وتحديداً الدول الداعمة للمعارضة».

من جهته، رأى الباحث والخبير في الشأن الروسي محمود الحمزة، أن «النظام يستميت لإجراء الانتخابات، فهي بالنسبة له مسألة مصيرية، لإثبات أن بشار الأسد مسؤولين من النظام المتهمين بجرائم الحديدة، والدخول في وقف إطلاق نار في كافة أنحاء البلاد، واستئناف الحوار السياسي برعاية الأمم المتحدة تمهيداً للتوصّل إلى سلام مستدام». ولم يكشف مكتب غريفيث في وقت سابق عن مدة الزيارة وبرنامجها.

كما كانت وزارة الخارجية الأميركية قد أعلنت في بيان الخميس أن مبعوث الولايات المتحدة الخاص لليمن تيم ليندركينغ توجه إلى الشرق الأوسط الخميس للضغط من أجل قبول خطة لوقف إطلاق النار في اليمن وإجراء محادثات بشأن إنهاء الحرب والأزمة الإنسانية الناجمة عنها. ومن المتوقع أن تشمل زيارة ليندركينغ لقاءات مع مسؤولين حوثيين، إذ سبق أن قال ليندركينغ إنه سيعود «فوراً» إلى المنطقة عندما يكونون مستعدين للحديث. وذكرت الخارجية الأميركية أنه سيلتقي بكبار الزعماء الإقليميين بالتنسيق مع نظيره الدولي مارتن غريفيث، وأن المحادثات ستركز على الجهود الرامية إلى «وقف دائم لإطلاق النار والتوصل إلى اتفاق سلام».

ربط النظام إجراء الانتخابات بظروف انتشار فيروس كورونا (لؤاي بشارة/فرانس برس)

نفي فتح معابر

تظاهر سوريون، أمس الجمعة، في مناطق مختلفة في شمال سورية رفضاً لفتح معابر بين مناطق سيطرة النظام والمعارضة. وبعد ساعات من نفي مسؤولين أتراك، لوكالة «رويترز»، ما أعلنته روسيا عن فتح معبرين شمال غربي سورية، أوضح رئيس الحكومة السورية المؤقتة عبد الرحمن مصطفى (الصورة)، في تغريدة، أن وسائل إعلامية تناقلت «أخباراً غير دقيقة عن افتتاح معابر بين المناطق المحررة والمناطق المحتلة، ونؤكد عدم صحة هذه الأخبار».

تم انتخابه شرعياً، ما يمكنه المحاجة به أمام المجتمع الدولي، في مراهنة على خداعه، ومن ثم الحصول على تمويل لعملية إعادة الإعمار». وأوضح الحمزة، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «المجتمع الدولي والغرب وحتى الروس، يعلمون أن هذه الانتخابات ليست سوى مسرحية هزلية فاشلة. وبما أن الأوضاع الاقتصادية في البلاد، ولا سيما في مناطق سيطرة النظام، كارثية للغاية على المستويين المعيشي والصحي، فالنظرة الآن إلى كيف يمكنه إجراء انتخابات في هذه الظروف».

لكن الحمزة أشار إلى أن «الوضع والظرف الدولي مختلف، لا سيما مع إدارة بايدن. والروس الآن يلجؤون لحلحلة الوضع السياسي، فهم يدركون أن الانتخابات ستشكل عرقلة لأي حل سياسي مقبل، فاللجنة الدستورية، مثلاً، لا تعمل بسبب تعنت النظام. وأخيراً ظهرت إشارات من موسكو، بشكل غير رسمي، بأن الانتخابات ستحلق لهم مشكلات جديدة مع الغرب، ففرنسا قدمت وثيقة لمنع الانتخابات لكونها غير شرعية، والأميركيون قالوا صراحة إنهم لن يتعاملوا مع بشار الأسد.

هذه المقاطعة المسبقة تجعل الروس يفكرون بكيفية إيجاد حلول كي لا يضعوا أنفسهم في موقف محرج، لدرجة عدم إيجاد من يتعاون معهم في البحث عن حل. ومن هنا قد يكون الروس أرسلوا إشارات للنظام السوري بالتريث في إجراء الانتخابات. وعلى هذا فإن سفير النظام في موسكو لا يمكن أن يصرح من عنده، ولا شك أنه تم إبلاغه برمي هذا الطرح، للقول إن النظام والروس لم يفشلوا بإجراء الانتخابات في موعدها، وتحميل ظروف كورونا أسباب التأجيل».

وثيقة للتعاون الشامل
تقوية العلاقات الصينية الإيرانية

تستعد بكين وطهران لتوقيع وثيقة التعاون الشامل، والتي تتضمّن استثمارات صينية هائلة في إيران على مدى 25 سنة

طهران ـ **صابر غل عنبري**

تتجه طهران وبكين إلى تقوية علاقتهما، إذ سيتم التوقيع اليوم السبت على وثيقة التعاون الشامل بين البلدين، فيما شن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف هجوماً على الدول الغربية، معتبراً أن محاولاتها لإحياء الاتفاق النووي عبارة عن «استبدال مكان الضحية بالجلاد».

وردأ على تصريحات مسؤولين غربيين، على رأسهم نظيره الأميركي أنتوني بلينكن الذي اعتبر أخيراً أن «الكرة الآن في الملعب الإيراني» للعودة إلى الاتفاق النووي، كتب ظريف، في سلسلة تغريدات أمس الجمعة، «حصلت تحريفات كثيرة بشأن الإجراءات التي كان يجب أن تتخذ لإحياء الاتفاق النووي»، وصفها بأنها عبارة عن «محاولات لاستبدال مكان الضحية بالجلاد». وذكّر ظريف بـ«الأحداث» التي مرّ بها الاتفاق النووي منذ التوقيع عليه في 16 يناير/ كانون الثاني 2016 وحتى 25 مارس/ آذار الحالي. كما وضع، في التغريدة، رابط التقرير الخاص بالاتفاق.

وبدا وزير الخارجية الصيني وانغ يي أمس زيارة إلى طهران تستمر يومين، يجري خلالها مباحثات مع ظريف والرئيس الإيراني حسن روحاني، ورئيس البرلمان السابق مستشار المرشد الأعلى علي لاريجاني، وفقاً لما أوردته وكالة «مهر» الإيرانية.

وتوقعت وكالات أنباء إيرانية أن يتم التوقيع على وثيقة التعاون الشامل بين البلدين اليوم السبت، من قبل وزيري خارجية البلدين. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، أمس، إن المباحثات مع وانغ يي ستتناول «بحث سبل تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، وتبادل وجهات النظر بشأن التطورات الدولية والإقليمية».

واستبقت وزارة الخارجية الصينية وصول وانغ يي إلى طهران بدعوة واشنطن لتخفيف العقوبات على إيران، مع تشجيع الأخيرة على العودة إلى تعهداتها النووية. وتأتي دعوة بكين لتخفيف العقوبات في وقت تطالب فيه طهران بإلغائها بالكامل، وذلك في مؤشر على أن الصين قد ترى أن هناك صعوبة في رفع العقوبات كاملة. وكانت وزارة التجارة الصينية قد أكّدت، الخميس الماضي، أن بكين ستبذل جهودها لحماية الاتفاق النووي، مشددة على أنها ستدافع عن مصالحها المشروعة مع إيران.

دعت بكين واشنطن لتخفيف العقوبات على طهران

وتكتسب زيارة وانغ يي أهمية خاصة على ضوء تصاعد الأزمة بين إيران والولايات المتحدة والأطراف الأوروبية الشريكة في الاتفاق النووي. فبكين الداعمة لموقف طهران سياسياً بشأن تنفيذ الاتفاق النووي هي الشريك التجاري الأول لإيران، وتعتمد الأخيرة عليها في الالتفاف على العقوبات الأميركية، إذ إن البيانات غير الرسمية تشير إلى ارتفاع كبير في صادرات النفط الإيراني المحظور إلى الصين خلال الأشهر الأخيرة.

وتتفاوض إيران مع الصين لإبرام اتفاقية الشراكة الاستراتيجية لربع قرن في مختلف المجالات، لا سيما الاقتصادية. وأثارت الاتفاقية مع الصين انتقادات في أوساط إيرانية بعد رواج أنباء عن تسليم طهران جزراً لبكين، وامتيازات هائلة أخرى، لكن ظريف سبق له أن نفى صحة هذه الأنباء، مؤكداً أن «لا الحكومة الحالية ولا أي حكومة أخرى ستسلّم شبراً واحداً من الأراضي الإيرانية لأحد». وتشير تقارير إعلامية إلى أنّ برنامج التعاون الاستراتيجي بين البلدين يتضمّن استثمارات صينية هائلة في إيران، تقدر قيمتها بـ400 مليار دولار على مدى 25 عاماً، منها 280 مليار دولار حجم الاستثمارات المتوقعة في قطاعي الغاز والنفط، و120 مليار دولار في شبكة الطرقات والمطارات والسكك الحديدية.

من جهة ثانية، وصف طال كالمان، رئيس الشعبة الاستراتيجية والدائرة الثالثة (أي دائرة إيران) بالجيش الإسرائيلي، في مقابلة مع صحيفة «إسرائيل اليوم» الإسرائيلية نشرت أمس، عام 2020 بـ«الجيد» في مجال «الحرب ضد إيران». وقال «لا أريد أن أسميه عام تحوّل، ولكنه عام تغيير كبير. لقد بدأ باغتيال (قائد فيلق القدس) قاسم سليماني، واستمر بسلسلة من الأمور التي لا أستطيع التعليق عليها في أغلب الأحيان، ما جعل التوازن إيجابياً، وإيجابياً للغاية». واعتبر أن إسرائيل نجحت حتى الآن في منع إيران من امتلاك سلاح نووي. وقال «يدفع الشعب الإيراني ثمناً باهظاً للغاية مقابل اهتمام النظام بالذهاب إلى البرنامج النووي، لكنني أعتقد حقاً أن هذه ليست مشكلة إسرائيل، بل مشكلة المجتمع الدولي بأسره»، مشيراً إلى أن «إسرائيل لديها القدرة على تدمير برنامج إيران النووي بالكامل».

شرق غرب

بلينكن يترأس جلسة لمجلس الأمن حول سورية

أعلنت البعثة الأميركية لدى الأمم المتحدة، أمس الجمعة، أن وزير الخارجية أنتوني بلينكن (الصورة) سيترأس الإثنين المقبل جلسة عبر الفيديو لمجلس الأمن الدولي حول الأوضاع الإنسانية في سورية. وذكرت، في بيان، أن بلينكن «سيعزّز دعم الولايات المتحدة للشعب السوري من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، والوصول الإنساني دون عوائق، إلى كل المجتمعات الضعيفة في جميع أنحاء سورية». (الأناضول)

تونس: غياب النواب يطيح الجلسات

للیوم الثاني على التوالي، يتغيب نواب تونسيون من مختلف الكتل بشكل غير مبرر عن جلسات عامة. وغاب، أمس الجمعة، ثلثا أعضاء المجلس من مختلف الكتل والأحزاب عن جلسة الحوار مع رئيس هيئة مكافحة الفساد عماد بوخريص حول ملفات الفساد والقضايا المطروحة، ما أجبر النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب طارق الفتيتي لرفع الجلسة. وتمّ أمس الأول إلغاء جلسة مع وزيرة العدل بالنيابة حسناء بن سليمان بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني. (العربي الجديد)

تركيا: اتهام 4 فرنسيين بإهانة أردوغان

أعدت النيابة العامة التركية، أمس الجمعة، لائحة اتهام بحق 4 فرنسيين، على صلة بنشر كاريكاتور مسيء للرئيس رجب

طيب أردوغان (الصورة)، في مجلة «شارلي إيبدو» الساخرة. وتأتي لائحة الاتهام بعد نشر المجلة، في عددها في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2020، صورة كاريكاتورية لأردوغان على غلافها، حيث يعاقب القانون التركي «إهانة شخص رئيس الجمهورية». وسيطلب القضاء التركي من القضاء الفرنسي استجواب المتهمين الأربعة. (الأناضول)

انقرة تنتقد تعيين قائد للقوات الاممية بقبرص

وصف المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية حامي أقصوي، أمس الجمعة، تعيين النرويجية اللواء إنغريد غيردي لقيادة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام المنتشرة في قبرص، دون علم وموافقة الجانب التركي، بـ«التقارب المؤسف للغاية». وقال «رغم كل تحذيراتنا، فإننا ندين إعلان الأمم المتحدة عن هذه المسألة من خلال بيان صحافي، خلافاً للأعراف ومبادئ العمل المعمول بها». (الأناضول)

باكستان تختبر بنجاح صاروخاً بالستياً

أعلن الجيش الباكستاني، أمس الجمعة، أنه أجرى بنجاح تجارب إطلاق للصاروخ البالستي «شاهين 1 إيه»، الذي يبلغ مداه 900 كيلومتر. وأوضح الجيش، في بيان، أن الإطلاق التجريبي «كان يهدف إلى إعادة التحقق من التصميمات المختلفة والمعايير الفنية لنظم التسليح بما فيها نظام الملاحة المتقدم». وهنأ الرئيس الباكستاني عارف علوي ورئيس الوزراء عمران خان والقيادة العسكرية في البلاد العلماء والمهندسين على الإطلاق الناجح للصاروخ. (أسوشييتد برس)

يضاف حادث تصادم قطارين في محافظة سوهاج بمصر، أمس الجمعة، مخلّفاً عشرات الضحايا، إلى حوادث وأزمات أخرى فشلت الدولة في إيجاد حلول لها والتعامل معها. ورغم تكرار الحوادث المتعلقة بمرفق السكك الحديدية، بقي وزير النقل كامل الوزير بلا محاسبة

مصر ملامح الدولة الفاشلة

تراكم أزمات وحوادث مأساوية بلا حلول

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تتراكم الأزمات في مصر من دون أن يقدّم النظام أي حلول جذرية أو حتى مؤقتة لها. فبعد أقل من اثنتين وسبعين ساعة من حادثة جنوح سفينة عملاقة في قناة السويس وتعطل حركة الملاحة، والتعتيم الرسمي على الحادثة والتعامل الإعلامي الفاشل بشأنها، وقع صباح أمس الجمعة حادث جديد في مرفق السكك الحديدية، في محافظة سوهاج بصعيد مصر، ما تسبب بسقوط عشرات الضحايا، في تكرار أصبح روتينياً لفشل الدولة في إنقاذ أرواح مواطنيها من حوادث القطارات المتكررة، التي كانت في الماضي سبباً دائماً لتغيير وزراء النقل. أمّا الآن، وبعد تولي وزير النقل الحالي المقرب من السيسي، الفريق كامل الوزير هذه الحقيبة، غاب التعاطي النقدي إعلامياً وبرلمانياً مع تكرار هذه الحوادث، واكتسب منصب وزير النقل حصانة من المساءلة والعقاب، وأصبح من المستحيل تقديم طلب إحاطة أو سؤال برلماني بشأن تكرار الحوادث، وسوء الخدمة، في الوقت الذي تنفق فيه الدولة مليارات الجنيهات على مشاريع مستقبلية طويلة الأمد في قطاع النقل، لن تعود بالفائدة على المواطنين البسطاء الذين تُحصد أرواحهم على مزلقانات السكك الحديدية في قرى الريف.

ولكن في دلالة على الارتباك بعد حادث أمس، كانت حتى العصر توجيهات الدائرة المقربة من السيسي، التي يقودها رئيس المخابرات العامة اللواء عباس كامل، ومحمود نجل الرئيس المصري، لوسائل الإعلام التي تسيطر عليها بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، بتكثيف الهجوم على وزير النقل كامل الوزير، بل وصدرت توجيهات للنيابة العامة بمنع الجهات كلها من التصريح بأسباب الحادث، بعد أقل من ساعة على صدور بيان من وزارة النقل يحصر الأسباب في «مجهولين»، عطلوا «بلف الخط (مكابح الطوارئ) لأحد القطارين اللذين اصطدما».

تركت الساحة للأهالي للتعامل مع كارثة اصطدام القطارين (فرانس برس)

وكان من مظاهر الارتباك الواضحة كذلك، حذف الحساب الرسمي للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، على موقع «فيسبوك»، منشوراً بشأن كارثة تصادم قطاري سوهاج، بعد دقيقة واحدة من نشره، ثم أعيد نشره مرة أخرى بعد تعديل وإضافة بعض الكلمات. وقال السيسي: «تابعت عن كثب الحادث الأليم الذي عايناه اليوم (أمس) بتصادم قطارين في محافظة سوهاج»، ثمّ قام بتعديل كلمة «عايناه» وجعلها «شاهدناه». وأضاف «إنّ الألم الذي يعتصر قلوبنا اليوم، لن يزيدنا إلا إصراراً على إنهاء مثل هذا النمط من الكوارث. ولقد وجهت رئاسة الوزراء وكافة الأجهزة المعنية بالتواجد بموقع الحادث والمتابعة المستمرة وموافاتي بكافة التطورات والتقارير المتعلقة بالموقف على مدار اللحظة». وتابع السيسي في منشوره الأول: «على أن ينال الجزاء الرادع كل من تسبب في هذا الحادث الأليم، غاب التعاطي النقدي إعلامياً وبرلمانياً مع تكرار هذه الحوادث، واكتسب منصب وزير النقل حصانة من المساءلة والعقاب، وأصبح من المستحيل تقديم طلب إحاطة أو سؤال برلماني بشأن تكرار الحوادث، وسوء الخدمة، في الوقت الذي تنفق فيه الدولة مليارات الجنيهات على مشاريع مستقبلية طويلة الأمد في قطاع النقل، لن تعود بالفائدة على المواطنين البسطاء الذين تُحصد أرواحهم على مزلقانات السكك الحديدية في قرى الريف.

ولكن في دلالة على الارتباك بعد حادث أمس، كانت حتى العصر توجيهات الدائرة المقربة من السيسي، التي يقودها رئيس المخابرات العامة اللواء عباس كامل، ومحمود نجل الرئيس المصري، لوسائل الإعلام التي يسيطر عليها بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، بتكثيف الهجوم على وزير النقل كامل الوزير، بل وصدرت توجيهات للنيابة العامة بمنع الجهات كلها من التصريح بأسباب الحادث، بعد أقل من ساعة على صدور بيان من وزارة النقل يحصر الأسباب في «مجهولين»، عطلوا «بلف الخط (مكابح الطوارئ) لأحد القطارين اللذين اصطدما».

سقط عشرات القتلى والجرحى بتصادم قطارين في سوهاج أمس

اكتسب منصب وزير النقل مع كامل الوزير حصانة من المساءلة

أمس بالتزام الصمت إزاء أسباب التحقيق ومنحها الفرصة لمباشرة التحقيقات على المستوى القضائي. لكن الوزير لم يعلن تحمّل أي مسؤولية، ولو أدبية، عن الحادث، الذي اكتفى السيسي إزاءه أيضاً بتقديم العزاء للمواطنين والتعهد بأن ينال المخطئ «جزاءً سريعاً ورادعاً»، من دون الإشارة إلى المسؤولية السياسية عن الحالة المتردية التي بلغها مرفق السكك الحديدية.

وثمة رابط بين هذا الحادث الأليم وحادث قناة السويس يتمثّل في غياب ثقافة إدارة الأزمة لدى السلطات المصرية. فمشهد الأهالي والركاب المحتشدين حول عربات القطار المقلوبة، محاولين انتشال المواطنين وإنقاذهم، على الرغم من مرور ساعات على الحادث، وقلة عناصر الإسعاف والإنقاذ والدفاع المدني، يمكن مقاربته بسهولة بمشهد السفينة الجانحة التي انتظرت هيئة قناة السويس يوماً كاملاً للإفصاح عن طبيعة ما حدث لها، وإعلان المستجدات للعالم المترقب. أما البيان الذي كان ادعى في البداية، على غير الحقيقة، عودة الملاحة جزئياً للقناة، في الوقت الذي لم تكن فيه السفينة الجانحة قد تحركت قيد أنملة وتعقدت فيه محاولات تعويمها، فيمكن مقاربته بالبيانات الأولى الصادرة عن أجهزة الدولة المختلفة عن حادث الصعيد، بالإعلان عن عدد محدود من المصابين، قبل الاعتراف بسقوط عشرات المتوفين، وترك الساحة للأهالي للتعامل مع كارثة تمس أرواح المئات، بدلاً من التدخّل المباشر والحصري من السلطات المختصة.

ولا يمكن تجاهل أن التعامل السلبي مع الأزمتين يأتي تحت سلطة عسكرية خالصة، بينما كان السيسي والموالون له يراهنون على عسكرة الدولة لـ«تجاوز عهد الفساد والإهمال الذي يقع من المدنيين». فقناة السويس يرأسها الفريق أسامة ربيع قائد القوات البحرية السابق، وقطاع النقل يرأسه الفريق كامل الوزير، الرئيس السابق للهيئة الهندسية للقوات المسلحة.

وكان كامل الوزير قد تولى حقيبة النقل في مارس/ آذار 2019، على خلفية رغبة السيسي في تعميم «الضبط والربط» العسكري على هذا القطاع المدني، بعد وقوع أربعة حوادث كبيرة للقطارات بين عامي 2017 و2019؛ الأول في محطة خورشيد على خط القاهرة- الإسكندرية، ثم اصطدام قطار مطروح بسيارة ملاكي، ثم تصادم قطارين بكوم حمادة بالبحيرة، ثم الحادث الكبير الذي وقع في 27 فبراير/ شباط 2019 باصطدام قطار بالحاجز الإسمنتي في محطة القاهرة الرئيسية برمسيس، مما أودى بحياة 30 شخصاً على الأقل، ما دفع وزير النقل هشام عرفات إلى الاستقالة.

واختار السيسي كامل الوزير، المشهود له عسكرياً بالانضباط والصرامة وإنجاز أوامر السيسي بغض النظر عن أي اعتبارات فنية ومالية، وسط ترحيب واسع من نواب البرلمان الموالين للنظام ووسائل الإعلام الموالية، إلى حد ظهور دعوات لتوليه رئاسة الوزراء حتى قبل إنجاز أي تقدم في قطاع النقل. مع العلم أنّ الذي طرأ بشكل أساسي على تعامل الدولة مع الحوادث والأزمات في هذا القطاع هو التخفيف المقصود لحالة الهلع والغضب الجماهيري إزاء تكرار حوادث القطارات، والإحالة السريعة للسائقين والعاملين بالمرفق إلى التحقيقات الجنائية والتأديبية والمحاكمات، من دون تحميل المسؤولية للوزير، الذي أصبح متحصناً بخلفيته العسكرية، ورتبة «فريق» التي منحها له السيسي تكريماً له بعد اختياره وزيراً. وامتدت هذه الحصانة إلى سلبيات القطاع ككل، فلم يعد مسموحاً لوسائل الإعلام والنواب بفتح القضايا المتعلقة به، وكان الحل كان في قمع الانتقادات لا التعامل بإيجابية معها.

وبعد تولي الوزير بأيام، بدأت مسيرة حوادث القطارات في عهده، ففي مارس/ آذار 2019، سقط بوجي بعربة توليد القوى في قطار ركاب بورسعيد-الإسماعيلية، من دون حدوث أي إصابات. وفي إبريل/ نيسان من العام ذاته، تكرر الحادث في قطار بكفر الشيخ أسفر عن إصابة 9 مواطنين. وفي أكتوبر/ تشرين الأول من العام ذاته، وقع حادث إجبار شابين على القفز من قطار بطنطا، ليلقى أحدهما مصرعه نتيجة تعليمات الوزير الصارمة لعاملي القطارات بعدم السماح بوجود الباعة الجائلين أو أشخاص على متن القطارات من دون تذاكر، وتهديد العاملين بالخصم من مرتباتهم ومعاقبتهم. وبعدها بأيام وقع حادث تصادم بالأقصر بين قطار وسيارة أجرة، راح ضحيته 4 مواطنين. وفي مارس/ آذار 2020، وقع حادث تصادم بين قطاري ركاب بين محطتي إمبابة ورمسيس أسفر عن إصابة 13 شخصاً. وفي ديسمبر/ كانون الأول الماضي، خرج قطار بكفر الشيخ عن سكته ليقتل شاباً. وفي فبراير/ شباط الماضي، وقع حادث تصادم آخر بين قطار وسيارة في أسيوط نتجت عنه إصابات معدودة.

لكن الوزير نجا من كل هذه الحوادث، ولم يطبّق عليه ما حدث مع أسلافه. فعلى الرغم من سوء حالة القطارات وعدم دقة المواعيد والتأخر والحوادث، ظلّ الوزير بمعزل عن المساءلة. بل إنه - وبمباركة من السيسي - حصل على مساحة أكبر كواجهة للمشاريع المستقبلية، كالقطار فائق السرعة بين منطقة العلمين الجديدة والعين السخنة، والمونوريل (قطار أحادي الخط) في العاصمة الإدارية الجديدة، والموانئ البرية الجديدة، فضلاً عن توليه التنسيق مع الجيش في شق وإنشاء الطرق الجديدة التي تديرها الهيئة الهندسية.

وردّ الوزير بعنجهية ملحوظة على الانتقادات الخافتة التي طاولته. وعلى سبيل المثال، ظهر في أحد البرامج الحوارية المسائية بعد حادث قطار طنطا في أكتوبر 2019، ليرفض مطالبة البعض له بالاستقالة، قائلاً بنبرة متهكمة: «لو الناس شايفة إن حل أي مشكلة في كل الوزارات، استقالة الوزير يستقبل الوزير». مستطرداً: «هل الوزير هيمسك لكل واحد ورقة يكتب فيها كيفية التعامل في أي موقف طارئ؟ الوزير يعمل على تطوير البنية التحتية للسكك الحديدية».

خاص

ضغوط على بغداد لعدم إكمالها
التحقيقات بقصف أربيل

تتعرض الحكومة العراقية لضغوط من قبل جهات سياسية وفصائل مسلحة لمنع إكمال التحقيقات بملف قصف قاعدة «حرير» في أربيل

بغداد ـ **عادل النواب**

على الرغم من مرور أكثر من 20 يوماً على إعلان السلطات الأمنية في أربيل بإقليم كردستان العراق نتائج التحقيق بالهجوم الصاروخي الذي استهدف قاعدة «حرير»، أبرز قواعد قوات التحالف الدولي، شمالي أربيل، منتصف الشهر الماضي، موجهةً اتهامات رسمية للميليشيا «كتائب سيد الشهداء» بالوقوف وراءه، وعارضةً أثناء إعلان نتائج التحقيق الذي شاركت به قوات التحالف الدولي، اعترافات لأحد عناصر الميليشيا بالمشاركة في الهجوم، إلا أنّ السلطات في بغداد، لم تُعلق على الإعلان، أو تتخذ أي إجراءات من جانبها. كما لم تكشف عن نتائج لجنتها التحقيقية الخاصة بالهجوم.

الهجوم الذي انتهت حصيلته بقتيلين؛ أحدهما عراقي مدني والثاني متعاقد أجنبي لصالح قوات التحالف الدولي، فضلاً عن جرح تسعة آخرين بينهم عسكريون أميركيون، أعقبته هجمات صاروخية أخرى استهدفت قاعدة «بلد» الجوية، بمحافظة صلاح الدين في 20 فبراير/شباط الماضي، وقاعدة «عين الأسد» غربي الأنبار في 15 مارس/ آذار الحالي. ولم تكشف بغداد أيضاً عن نتائج تحقيق اللجان التي أعلنت عن تشكيلها بالاعتداءين.

في السياق، تحدّث نائب عراقي بارز في البرلمان ضمن تحالف «النصر»، الذي يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، لـ«العربي الجديد»، عما قال إنها «ضغوط كبيرة ومساومة تتعرّض لها حكومة مصطفى الكاظمي، من قبل جهات سياسية وفصائل مسلحة، بشأن ملف التحقيق بقصف أربيل تحديداً».

وأوضح أنّ «وزارة الداخلية الاتحادية في بغداد تسلمت من حكومة إقليم كردستان أوراق التحقيق واعترافات أحد المتورطين وملابسات الهجوم، والأشخاص الذين وردت أسماؤهم بالتحقيق، ويتواجدون في بغداد حالياً، لكنها لم تتحرك أو تستدع المتهمين للتحقيق معهم». وتابع النائب نفسه، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أنه اطلع على مجريات تسليم أربيل نتائج التحقيق الذي أشرفت عليه قوات التحالف الدولي أيضاً، إلى حكومة الكاظمي في زيارة رسمية أجراها وفد كردي إلى بغداد، لكن «رئيس الوزراء يتعرّض لضغوط؛ سواء بشأن التحرك ضد الواردة أسماؤهم بالهجوم وهم ثمانية أشخاص بينهم زعيم كتائب سيد الشهداء، أبو الاء الولائي، وعناصر أخرى جميعهم يعملون ضمن الحشد الشعبي». وأوضح النائب أنّ الكاظمي حاول إشراك هيئة الحشد الشعبي في تبني التحقيق والتعامل مع ما ورد في تحقيق أربيل، في محاولة منه للتخفيف من المسؤولية الملقاة على عاتقه، لكن رئيس هيئة «الحشد الشعبي» فالح الفياض، ورئيس أركان «الحشد» عبد العزيز المحمداوي (أبو فدك)، لم يتجاوبا مع مساعي الكاظمي في هذا الإطار، وطالبا بأن تقوم أربيل بتسليم الشخص الذي أدلى بالاعترافات، حتى يتم التأكد من سلامة التحقيق». ولفت إلى أنّ الحكومة «تعثّرت أيضاً في الإيفاء بوعود إبعاد الفصائل المسلحة عن محور التماس مع حدود إقليم كردستان بسبب رفض تلك الفصائل تغيير مواقعها»، مفسراً موقف الكاظمي بأنّه «لا يسعى إلى خلق أزمات ذات بعد أمني قبيل الانتخابات (المقررة في 10 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل) التي ترغب بعض الأطراف السياسية المقربة من إيران في تأجيلها لأقصى وقت ممكن».

لا يريد الكاظمي خلق أزمات ذات بعد أمني قبل الانتخابات

باجلان: الملف سيكون حاله كحال ملفات التحقيق المهملة

من جهته، أكد القيادي في الحزب «الديمقراطي الكردستاني» الحاكم بإقليم كردستان، عماد باجلان، في حديث لـ«العربي الجديد»، ما أدلى به النائب العراقي من معلومات، مبيناً أنّ «حكومة إقليم كردستان، سلّمت فعلياً ملف التحقيق مع كافة المعلومات المستوفاة إلى بغداد، لكن الحكومة لا قدرة لها على إكمال هذا التحقيق واعتقال الأشخاص الذين ثبت تورطهم بالهجوم الصاروخي على أربيل». وأضاف: «نعتقد أنّ الملفّ سيكون حاله حال ملفات التحقيق المهملة منذ سنين». ووفقاً لباجلان، فإنّ «حكومة الإقليم رفضت ضغوطاً ومحاولات لتسوية القضية سياسياً بغية إغلاقها، لكن هناك في الوقت نفسه ضغوطاً وتهديدات تمارسها قوى سياسية وقوى مسلحة على الحكومة العراقية، تسببت بوقف التحقيقات من قبل السلطات في بغداد». بدوره، اعتبر الخبير في الشأن السياسي والأمني العراقي، مؤيد الجحيشي، مضي بغداد بالتحقيقات في الهجمات الصاروخية؛ سواء في أربيل أو في تلك التي استهدفت القواعد الأميركية الأخرى، «غير ممكن، بسبب فرض جهات مسلحة وسياسية سيطرتها على الأداء الحكومي في بغداد». وأضاف الجحيشي في حديث لـ«العربي الجديد»: «حسب معلوماتنا، ثمت ممارسة ضغوط كبيرة من قبل شخصيات حكومية وسياسية على حكومة إقليم كردستان، من أجل منعها من الكشف عن نتائج التحقيق لقصف أربيل، لكن الإقليم تصدى لهذه الضغوط، وأصرّ على إعلان النتائج التي تخشى بغداد كشفها». وتابع: «حكومة الكاظمي تملك كامل المعلومات والتفاصيل عن منفذي عملية قصف أربيل، خصوصاً أنّ الشخصيات المتورطة بهذا العمل، موجودة وسط العاصمة، لكن الحكومة لا تستطيع التحرك ضدها، فهناك ضغوط، بل ابتزاز وتهديدات تمارس على الحكومة، ليست داخلية فقط، بل هناك أيضاً تدخل من قبل شخصيات وجهات إيرانية مؤثرة».

الحكومة تعثّرت بملف إبعاد الفصائل عن حدود كردستان (سباستيان بلكهاوس/Getty)

شرق غرب

تنياهو يرفض طلبا من الاردن لتزويده بالمياه

ذكرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، أمس الجمعة، إن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو امتنع أخيراً عن المصادقة على طلب من الأردن بتزويده بالمياه، على الرغم من موافقة الجهات المختصة بقطاع المياه في إسرائيل والأجهزة الأمنية التي أوصت بالاستجابة للطلب الأردني. وأشارت إلى أن موقف نتنياهو جاء رداً على رفض عمان السماح بمرور طائرته من الأجواء الأردنية، أخيراً، حيث كان من المقرّر أن يقوم بزيارة قصيرة للإمارات.

(العربي الجديد)

ترحيب فلسطيني بالمساعدة الأميركية

رحب مسؤولون فلسطينيون، أول من أمس، بالمساعدة الأميركية للسلطة الفلسطينية، والبالغة 15 مليون دولار، لمواجهة الموجة الثالثة من فيروس كورونا. ووصف رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية (الصورة)، في بيان، المساعدة الأميركية بأنها خطوة مهمة وفي الاتجاه الصحيح من أجل إعادة صياغة العلاقة مع الإدارة الأميركية، والتي توقفت خلال فترة حكم الرئيس السابق دونالد ترامب.

(العربي الجديد)

قوات الاحتلال تعتقل 3 قياديين بـ«حماس»

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الجمعة، ثلاثة من قياديي «حماس» بالضفة الغربية، ضمن حملة ممنهجة تستهدف قيادات وعناصر الحركة قبيل الانتخابات الفلسطينية المزمع إجراؤها في 22 مايو/أيار المقبل. وأعلنت مصادر طبية فلسطينية إصابة ثلاثة شبان بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط في قرية بيت دجن شرق نابلس. وكانت مخابرات الاحتلال سلّمت، أول من أمس، خطيب المسجد الأقصى عكرمة صبري قراراً يقضي بمنعه من السفر لمدة شهرين، قابلة للتمديد.

(العربي الجديد)

مواد نووية «خطيرة» في لبنان

أفاد تقرير أعدته شركة «كومبي ليفت» الألمانية عن وجود مواد كيميائية خطرة داخل مستودع في منشآت النفط في الزهراني جنوب لبنان. وتبيّن بعد الكشف عليها من قبل خبراء في الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية أنّ «هذه المواد هي نووية عالية النقاوة، ويشكل وجودها خطراً»، وهو ما ورد إلى رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب (الصورة) من الأمن العام اللبناني، على حدّ قوله خلال اجتماع المجلس الأعلى للدفاع في القصر الجمهوري أمس الجمعة.

(العربي الجديد)

خاص

وساطة الإمارات بين السودان وإثيوبيا تثير مخاوف مصر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تتجه الأزمة الراهنة بين إثيوبيا من جهة، ومصر والسودان من جهة أخرى، إلى منحى جديد، على وقع وساطة تستعد الإمارات للقيام بها خلال الأيام المقبلة، حول التوتر الحدودي بين أديس أبابا والخرطوم، وملف سد النهضة، وسط تنامي القلق المصري بشأن النتائج التي قد تسفر عنها تلك الوساطة، ومخاوف من التشويش على المطلب المصري السوداني بشأن طلب رباعية دولية لقيادة المفاوضات، وكذلك المخاوف حول التأثير السلبي على التنسيق رفيع المستوى بين القاهرة والخرطوم لصالح أديس أبابا.

وقالت مصادر سودانية خاصة لـ«العربي الجديد»، إن الإمارات أبلغت السودان بإجراءاتها تقدماً فيما يخص الأزمة الحدودية مع إثيوبيا من منطلق لعبها دور الوساطة بين الدولتين. وأوضحت أن أبوظبي أبلغت الخرطوم توصلها إلى تفاهمات متقدمة مع الجانب الإثيوبي، من شأنها إنهاء الأزمة المندلعة على الحدود المشتركة بين الدولتين، وإمكانية الذهاب بشكل سريع إلى اتفاق ترسيم حدود بين البلدين لنزع فتيل الأزمة العسكرية. وأضافت أن أديس أبابا من جانبها حثت أبوظبي على المضي قدماً بشأن ملف سد النهضة على مستوى ثنائي مع الخرطوم، من أجل التوصل إلى اتفاق فني يراعي مخاوف المسؤولين هناك قبل الملء الثاني للسد المزمع الشروع فيه في يوليو/ تموز المقبل والمقدر بنحو 13,5 مليار متر مكعب من المياه.

وبحسب المصادر ذاتها، فقد أبدت أديس أبابا استعدادها للتعاون الثنائي مع الخرطوم بشأن عملية الملء الثاني من منطلق الحفاظ على سلامة سدوده، على أن ذلك التعاون والاتفاق الفني ثنائي مع الخرطوم، وليس في إطار اتفاق شامل ملزم يحد من قدرة إثيوبيا على استغلال مواردها، أو الحصول على موافقات مسبقة من القاهرة قبل الشروع في أي مشاريع متعلقة بالنيل.

وكشفت المصادر عن أن أديس أبابا بعثت برسالة للخرطوم عبر أبوظبي بشأن استعدادها لتنسيق عملية الملء ومراعاة الملاحظات السودانية، وبالتحديد المطلب السوداني باستمرار عملية الملء الثاني لستة أسابيع وعدم اقتصارها على 11 يوماً فقط.

وبحسب المصادر، فإن هناك دعماً قوياً من قبل رئيس الحكومة السودانية عبدالله حمدوك للتوجه الإثيوبي المدعوم إماراتياً، على الرغم من كونه يتعارض مع حالة التوافق المصري السوداني التي تشهدها العلاقات حالياً. وأضافت: «حمدوك يسعى جاهداً لتعويض التفاوت الحادث في ميزان القوى بين الحكومة المدنية والمكون العسكري في مجلس السيادة، بعدما اختلّ هذا الميزان بشدة لصالح العسكر على ضوء النزاع الحدودي واندلاع المواجهات العسكرية مع إثيوبيا على الحدود، بخلاف أن حمدوك ما زال متمسكاً بالعلاقات مع أديس أبابا وعدم خسارتها لما يرى فيه من مصلحة السودان على المدى البعيد». من جهتها، قالت مصادر مصرية لـ«العربي الجديد»، إن القاهرة تتابع تحركات أبوظبي في الوساطة بين الخرطوم وأديس أبابا بقلق بالغ، مضيفة «حتى الآن ما رصدته القاهرة من شأنه الإضرار بمصالحها والتأثير السلبي على موقفها مع الخرطوم والذي وصلت إليه بعد عناء شديد وسط تجاهل تام من الحلفاء الخليجيين». وتابعت المصادر «مصر قلقة من أن تنتهي تحركات الإمارات بعقد اتفاق فني فقط وثنائي بين السودان وإثيوبيا، واستبعادها».

وأوضحت المصادر أن القاهرة أبدت أخيراً تجاوباً مع اتصالات إماراتية بشأن إمكانية عقد اجتماع ثلاثي برعايتها، شرط ألا يحمل صفة «الرسمي». ولفتت المصادر إلى أن القاهرة تجاوبت مع المقترح الإماراتي لعقد اجتماع في أبوظبي على الرغم من كون المقترح يتعارض مع المطلب المصري السوداني بالدعوة لتشكيل رباعية دولية لقيادة المفاوضات الخاصة بالسد، خشية استبعادها في حال تم اللقاء على مستوى ثنائي فقط بمشاركة السودان وإثيوبيا. وقالت المصادر إن الاجتماع الذي دعت إليه الإمارات قد يؤدي للتشويش على المطلب المصري السوداني، لذلك طلبت القاهرة ألا يحمل الصفة الرسمية.

الإمارات أبلغت السودان إحرازها تقدماً حول الأزمة الحدودية

حمدوك متمسك بالعلاقات مع أديس أبابا وعدم خسارتها (الأناضول)

يأتي ذلك في وقت قال فيه وزير الخارجية المصري سامح شكري، إنه ما زالت هناك فرصة للتوصل إلى اتفاق في أزمة سد النهضة، حتى لا يحدث توتر في العلاقات الثلاثية بين مصر والسودان وإثيوبيا. وأضاف شكري، في تصريحات إعلامية مساء الأربعاء، أن الوقت ضيق حالياً، وإذا لم يكن هناك انخراط كامل من كل الأطراف في المفاوضات، فلن يسعفنا الوقت، مؤكداً أن الملء الثاني لسد النهضة، الذي تعتزم إثيوبيا القيام به، بعد خرقاً ثانياً لاتفاق المبادئ بعد الملء الأول، وهو ما لا يمكن السماح به. وتابع شكري «إذا تم تجاوز المرة الأولى، فهذه المرة لا يمكن، وما سنشكله من خطر على السودان قد يجعل الأمر يتعدى مراحل التفاوض مرة أخرى». ولفت إلى أن طرح الأزمة على مجلس الأمن أحد السيناريوهات المطروحة.

ووصلت التصريحات المصرية إلى ذروتها بتأكيد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الأربعاء الماضي، ضرورة السعي للتوصل «في أقرب وقت ممكن» إلى اتفاق قانوني ملزم ينظم عملية ملء وتشغيل سد النهضة، «بعيداً عن أي منهج أحادي يسعى إلى فرض الأمر الواقع وتجاهل الحقوق الأساسية للشعوب».

متابعة

خطة السلطة الليبية للحل: المصالح الاقتصادية مقابل الأمن

ربطت السلطة الليبية الجديدة، في إطار محاولاتها لإيجاد حل للأزمة في البلاد، بين الملفين الاقتصادي والأمني في تعاملها مع الدول المتدخلة في النزاع

طرابلس ـ **العربي الجديد**

بدأت تتبلور ملامح خطة السلطة الجديدة في ليبيا، لحلحلة الملفات العالقة، والتي تقوم على ضمان المصالح الاقتصادية للدول المتدخلة في البلاد، في مقابل حل الملفات العسكرية، خصوصاً ما يتعلق بالمقاتلين الأجانب والمرتزقة. فبعدما زار رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي باريس والقاهرة، التقى في إسطنبول أمس الجمعة، الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. وبعد ساعات من استقبال حكومة الوحدة الوطنية، وفداً من وزراء خارجية ألمانيا هايكو ماس، وفرنسا جان إيف لودريان، وإيطاليا لويجي دي مايو، في طرابلس، قرر الاتحاد الأوروبي، رفع اسم رئيس «حكومة الإنقاذ» الليبية السابقة خليفة الغويل، من قائمة عقوباته، موضحاً أن القرار سيصبح ساري المفعول ابتداء من 2 إبريل/نيسان المقبل. وكان الاتحاد أعلن، في 2016، فرض عقوبات على شخصيات ليبية، بينها الغويل، بتهمة «عرقلة السلام» في ليبيا.

وقال دبلوماسي ليبي رفيع المستوى، لـ«العربي الجديد»، إن زيارات المنفي إلى باريس والقاهرة ثم إسطنبول، تتمحور حول كيفية استثمار تغيّر مواقف أهم الدول المتصلة بالملف الليبي. وأشار إلى أن المنفي وشركاءه في السلطة الجديدة يرغبون في استثمار رغبة هذه الدول في فتح قنوات اتصال جديدة في ظل الوضع السياسي الليبي الراهن، الذي أفضى لتراجع تأثير الأطراف الليبية السابقة التي تسببت في تضارب مصالح عدد من الدول الخارجية.

وفيما ينتظر أن يرتب المنفي ورئيس حكومة الوحدة الليبية عبد الحميد الدبيبة، موعداً لزيارة موسكو، أكد الدبلوماسي الليبي أن المنفي سيجري مشاورات مهمة مع المسؤولين الأتراك في الملف الأمني، على ضوء النتائج الإيجابية لزيارة باريس والقاهرة، حيث أبلغ الحاضمتين بإصرار المجلس الرئاسي وحكومته على إنهاء الإشكال في الملف الأمني والعسكري، وعلى رأسه الوجود التركي والروسي. وأوضح أن «المنفي سيناقش مع الجانب التركي وضع الاتفاق الأمني، وأنه وشركاءه في السلطة الجديدة راغبون في تجميد كل الاتفاقات الأمنية الموقعة مع العديد من الدول في الفترة الحالية، مع الاحتفاظ بالاتفاقات الاقتصادية، ومن بينها الاتفاق البحري الموقع مع تركيا». وأوضح أن الاتجاه نفسه ستنتجه السلطة الجديدة مع روسيا، من خلال ضمان مصالحها الاقتصادية في ليبيا، مقابل إخلائها للتمركزات التي يشغلها مرتزقة «فاغنر»، مؤكداً أن الرؤية التي تتبناها السلطة الجديدة في الملف الأمني تقوم على أساس إقناع كل المتدخلين في الملف الليبي بضمان مصالحهم في البلاد، لا سيما الاقتصادية منها، مقابل المساعدة في حلحلة الملف العسكري والأمني، خصوصاً ما يتعلق بالمقاتلين الأجانب والمرتزقة.

وأكد الدبلوماسي أن لدى المنفي رؤية خاصة بموقف السلطة الجديدة من اللواء المتقاعد خليفة حفتر، موضحاً أن «حفتر قبل بعرض يتلخص في اختياره شخصية عسكرية من جانبه لشغل حقيبة الدفاع في الجديد، مقابل قبوله بخضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية»، وهي اتجاهات ترسم بوضوح ملامح عمل السلطة الجديدة، بحسب رأي الصحافي الليبي سالم الورفلي، لـ«العربي الجديد»، موضحاً أن المجلس الرئاسي بقيادة المنفي يتبنى الملف الأمني والعسكري، أما الحكومة بقيادة الدبيبة فتعمل على الملف الاقتصادي، خصوصاً وأن تصريحات الأخير ولقاءاته تتركز في معظمها على مناقشة عودة الشركات الأجنبية إلى البلاد.

يحاول المنفي استثمار تبدل مواقف الدول بشأن ليبيا

لكن أستاذ العلاقات الدولية الليبي محمد الكزه، وإن كان يوافق على أن سياسة السلطة الجديدة بدت واضحة الملامح في السير في اتجاهين أمني واقتصادي، إلا أنه رأى، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن الحكم على نجاحها أو عدمه «لا يزال مبكراً». وقال «ما حدث حتى الآن مجرد زيارات لم تتبين نتائجها، كما أننا لم نتعرف على موقف عاصمة مهمة تقف مقابل كل العواصم الأخرى، وهي موسكو». وفيما يتساءل الكزه «عما يملكه قادة ليبيا الجدد لتغيير الموقف الروسي؟»، فإنه أشار إلى أن موسكو هي التي رعت مشاورات جرت في السابق بين حليفها حفتر وبين حكومة الوفاق في سوتشي الروسية، في سبتمبر/أيلول الماضي. وقال إن «النفط والغاز الليبيين المهمين بالنسبة لواشنطن وأوروبا هما أيضاً مهمان لموسكو أكثر من عملية إعادة إعمار ليبيا التي قد تُعرض عليها المشاركة فيها»، مؤكداً أن سياستها الثنائية في ليبيا، بتعاملها بشكل رسمي مع أي سلطة في ليبيا من جانب، ودعمها لأطراف متمردة مثل حفتر أو انصار النظام السابق من جانب، ستحولها إلى عقبة في طريق التسوية الحالية في ليبيا.

الحدث

يتكشف يوماً بعد يوم المزيد من الفظائع التي ارتكبت في إقليم تيغراي الإثيوبي، من تواصل عمليات القتل، إلى إجبار رجال على اغتصاب نساء من عائلاتهم، فيما اتفقت الأمم المتحدة ولجنة حكومية إثيوبية على إجراء تحقيق مشترك في الانتهاكات

الهمت «أطباء بلا حدود» جنودا إثيوبيين بقتل مدنيين (عيناسي ونديمو هايلو/الأناضول)

فظائع حرب تيغراي

جيش إريتريا يتجه للانسحاب... وتوثيق للجرائم ضد المدنيين

تمسك بالانفصال

ذكرت صحيفة «واشنطن بوست»، في تقرير أمس، أن القارئ من أقليم تيغراي إلى السودان لا يزالون يحلمون بانفصال الإقليم عن أثيوبيا. وأوضحت أن لاجئين يفكرون، مع تواصل التقارير عن استمرار المذابح والاغتصاب الجماعي، بالعودة إلى تيغراي للقتال للتوصل إلى الانفصال رغم صعوبة تحقق الأمر.

بعد أيام من اعترافه بوجود قوات إريترية في تيغراي، وبارتكاب فظائع في الإقليم، أعلن رئيس الحكومة الإثيوبية أبي أحمد، أمس الجمعة، أن أسمرة ستسحب قواتها من تيغراي، التي دعمت عبرها القوات الإثيوبية في حملتها العسكرية ضد «جبهة تحرير تيغراي»، فيما كانت منظمات إنسانية وأممية تكشف عن مزيد من الفظائع التي ارتكبت في الإقليم. إذ إنه بالإضافة إلى قيام عناصر مسلحة باغتصاب النساء، تم إجبار رجال على اغتصاب نساء من عائلاتهم تحت التهديد بالعنف، كما تم تدمير مخيمين في المنطقة بشكل كامل.

وقال أبي أحمد، في بيان أمس الجمعة، «خلال محادثاتي مع الرئيس (الإريتري) أسياس أفورقي المناسبة زيارتي لأسمرة (الخميس الماضي)، وافقت الحكومة الإريترية على سحب قواتها إلى خارج حدود إثيوبيا». وكان أحمد اعترف، الثلاثاء الماضي، للمرة الأولى منذ انطلاق الحملة العسكرية على تيغراي في نوفمبر/تشرين الثاني بوجود قوات إريترية في الإقليم. واتهم، في البيان أمس، «جبهة تحرير تيغراي» بإطلاق صواريخ على أسمرة «ما دفع الحكومة الإريترية إلى دخول إثيوبيا لمنع المزيد من الهجمات وحماية أمنها القومي». وأضاف أن الجيش الإثيوبي سينتشر في المناطق التي كانت تتمركز فيها القوات الإريترية، خصوصاً على الحدود. وقال حزب المعارضة «سالساي وياني تيغراي»، أمس الجمعة، إن أي اتفاق لانسحاب الجنود الإريتريين «لا فائدة منه بدون وجود هيئة تنظيمية دولية للإشراف على الأمر والتحقق منه». وكتب مسؤول الشؤون الخارجية في الحزب هايلو كيبيدي، في تغريدة، «إنه مستوى آخر من الخداع، وهي لعبة يمارسونها منذ فترة طويلة». وأضاف «اسحبوا كل القوات وشكلوا فريقاً دولياً للمراقبة. يجب ألا ينخدع العالم مجدداً». وزادت واشنطن من ضغوطها، أخيراً، مع إيفاد إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن للسيناتور كريس كونز إلى إثيوبيا، منذ أسبوع، حيث أجرى محادثات مع أبي أحمد. وأوضح كونز، أمس الأول، أن رئيس الحكومة الإثيوبية رفض دعوة أميركية لوقف إطلاق النار من جانب واحد في تيغراي، ورفض كذلك مزاعم عن تطهير عرقي هناك، وهو ما كان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أعلنه أخيراً. وعلى الرغم من إشادة كونز بإعلان أبي أحمد معاقبة أي جنود يرتكبون انتهاكات، فإنه أضاف «لكن رئيس الوزراء قطع تعهدات من قبل ولم يفِ بها. لذلك أعتقد أن من الضروري أن نظل على تواصل». وقال كونز إن أبي نفى أن يكون هناك تهجير قسري لسكان تيغراي، وأن رئيس الوزراء أخبره بأنه «لم ولن يحدث تطهير عرقي». وأضاف «لقد قاوم بشدة أي محاولة من جانبي لوصف هذا بأنه صراع عرقي، وأصر على أنه نزاع ضد جبهة تحرير تيغراي باعتبارها طرفاً وحزباً سياسياً شارك في هجوم على القوات الاتحادية».

وبعد اعتراف أبي أحمد بحدوث فظائع في الإقليم، واصلت منظمات طبية وأممية الكشف عن عمليات قتل واغتصاب وتدمير مخيمات للاجئين، فيما أعلنت لجنة حقوق الإنسان الإثيوبية، التي أنشأتها الحكومة، ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في بيان الخميس الماضي، أنهما اتفقتا على إجراء تحقيق مشترك في الانتهاكات في إقليم تيغراي المحاصر. وأشارتا إلى أن نشر المحققين سيبدأ في أقرب وقت ممكن، لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر. وأعلنت المفوضية العليا للاجئين، أمس الجمعة، أن مخيمي شيميليا وهيتساتس للاجئين في تيغراي «دمرا كلياً»، بعدما تمكنت الهيئة التابعة للأمم المتحدة من التوجه إلى الموقع، للمرة الأولى، منذ اندلاع المعارك في نوفمبر الماضي. وقال المتحدث باسم المفوضية بوريس شيشيركوف، خلال مؤتمر صحافي في جنيف، إن فرق الأمم المتحدة «وجدت أن المخيمين دمرا كلياً، وجميع المنشآت الإنسانية تعرضت للنهب والتخريب»، مؤكداً بذلك ما أظهرته صور عبر الأقمار الصناعية في فبراير/شباط الماضي.

وذكرت منظمة «أطباء بلا حدود»، أمس الأول، أن موظفيها شاهدوا جنوداً إثيوبيين يقتلون أربعة مدنيين بالرصاص في تيغراي. وأوضحت أن موظفيها كانوا يتنقلون في سيارة تحمل بوضوح علامة المنظمة بين مقلي عاصمة إقليم تيغراي ومدينة أديجرات الثلاثاء الماضي، عندما صادفوا ما بدا أنها تبعات كمين نصب لقافلة من الجيش الإثيوبي. وأضافت أن الجنود الإثيوبيين أوقفوا سيارة المنظمة وحافلتي نقل صغيرتين كانتا تسيران خلفها. وتابعت «أجبر الجنود ركاب الحافلتين بعد ذلك على الترجل، وتم فصل الرجال عن النساء وسمح لهن بالرحيل. وبعد ذلك بقليل تم قتل الرجال».

وأعلنت الأمم المتحدة، أمس الأول، أن خمس عيادات طبية في تيغراي سجلت أكثر من 500 حالة اغتصاب، منبهة إلى أنه نظراً للوصمة المرتبطة بالأمر، ونقص الخدمات الصحية، فإنه من المرجح أن يكون العدد الفعلي للحالات أعلى من ذلك بكثير. وقالت نائبة منسق مساعدات الأمم المتحدة في إثيوبيا وفاء سعيد، في إفادة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، «قالت نساء إنهن تعرضن للاغتصاب من عناصر مسلحة، كما روين قصصاً عن اغتصاب جماعي واغتصاب أمام العائلات، وإجبار رجال على اغتصاب نساء من عائلاتهم تحت التهديد بالعنف». وأوضحت أنه تم تسجيل 516 حالة اغتصاب على الأقل في خمس منشآت طبية في مقلي وأديجرات وووركرو وشاير وأكسوم. وقالت سعيد «بالنظر لحقيقة أن معظم المرافق الصحية لا تعمل، إضافة إلى الوصمة المرتبطة بالاغتصاب، فمن المتوقع أن تكون الأعداد الفعلية أعلى من ذلك بكثير». وأضافت «معظم الناجين فروا بلا أي شيء سوى الملابس التي يرتدونها. بشكل عام هم في حالة صدمة، ويروون قصصاً عن الرحلة الصعبة التي قطعوها بحثاً عن الأمان. بعضهم تحدث عن السير لأسبوعين، وبعضهم الآخر لمسافة 500 كيلومتر». وتابعت «من بين من سافروا معهم، ذكر أن بعضهم قُتلوا، لا سيما الصغار. وورد أن أناساً ضُربوا، وتعرضت نساء للاغتصاب». وقال السفير الإثيوبي لدى الأمم المتحدة تاي أتسكي سيلاسي، لوكالة «رويترز»، إن حكومة بلاده تأخذ مزاعم العنف الجنسي «بجدية بالغة»، وإنها نشرت مهمة لتقصي الحقائق. وأضاف «إثيوبيا لا تنتهج مطلقاً سياسة التسامح إزاء الجرائم الجنسية، وأي شخص تثبت مسؤوليته عن هذه الأعمال الحقيرة سيحاسب إلى أقصى حد يسمح به القانون».

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

رصد

ارتياح جزئي صيني وروسي لمؤتمر بايدن

جاء رد الصين سريعاً على تصريحات الرئيس الأميركي جو بايدن حول بكين، في المؤتمر الصحافي الأول له، بينما علقت موسكو على عدم التطرق لها

خصص الرئيس الأميركي جو بايدن، الجزء الأكبر من مؤتمره الصحافي الأول في البيت الأبيض، أول من أمس الخميس، للحديث عن القضايا الداخلية معلناً أنه يفكر في الترشح للانتخابات المقبلة في العام 2024، لكن لم تغب عنه القضايا الخارجية، ولا سيما في ما يتعلق بملفات الانسحاب من أفغانستان وكوريا الشمالية، ومسألة التوتر مع الصين، بينما بدا لافتاً عدم تطرقه لروسيا، وهو ما لم يمنع موسكو من التعليق على المؤتمر الصحافي.

وسعى بايدن لتهدئة نبرته تجاه الصين بعد جلسة مباحثات عاصفة حفلت بتراشقات حادة بين كبار مساعديه ونظرائهم الصينيين في الأسكا في وقت سابق هذا الشهر. وقال بايدن إنه لا يتطلع إلى مواجهة مع الصين، مؤكداً في المقابل أن المنافسة ستكون حادة بين القوتين العظميين. ورأى بايدن أن هناك تنافساً شديداً بين الولايات المتحدة والصين، قائلاً إن الأخيرة تسعى لتكون الدولة الأولى في العالم من حيث القوة والنفوذ، وتعهد بألا يحدث ذلك ما دام في البيت الأبيض. وأصر على التزام الرئيس الصيني شي جين بينغ بالأعراف الدولية في التجارة.

وجاء الرد الصيني سريعاً، إذ قالت الخارجية الصينية في بيان لها أمس: «لاحظنا أن بايدن لا يسعى للمواجهة وموقفنا واضح بشأن تطوير العلاقات مع واشنطن». وأكدت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية هوا تشونينغ، أن الصين لا تنوي تجاوز الولايات المتحدة، بل تريد فقط تجاوز نفسها لتصبح «صيناً أفضل». وأشارت إلى أنّ سياسة الصين تجاه الولايات المتحدة «متسقة وواضحة كما كانت دائما». وقالت إن بكين «مستعدة لتنمية سليمة ومستقرة للعلاقات الثنائية». ولفتت هوا إلى أنّ الصين «تتمنى أن تتمكن الولايات المتحدة من لقائها في منتصف الطريق، بموجب مبدأ عدم الصراع وعدم المواجهة والاحترام المتبادل والتعاون المربح للجانبين، والعمل بشكل مشترك لتعزيز العلاقات الثنائية».

وفي ما يتعلق بمطالبة بايدن بكين بالالتزام بالأعراف الدولية في التجارة، قالت هوا كنموذج في الالتزام بهذه الأعراف، بينما تشتهر الولايات المتحدة، بانتهاكها المتكرر للقواعد».

من جهتها، قررت موسكو التعليق على المؤتمر الصحافي للرئيس الأميركي، على الرغم من أنه لم يتطرق إلى روسيا. واعتبر الكرملين، بحسب ما نقلت وسائل إعلام، أنّ «عدم ذكر بايدن لروسيا في مؤتمره الصحافي، يعني أنّ هناك تراجعاً في الفوبيا من روسيا وهذا أمر جيد»، بينما رأت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، أنه تم تحضير وإخراج المؤتمر الصحافي الأول للرئيس الأميركي، بشكل مسبق.

واعتبرت زاخاروفا، في مؤتمر صحافي أمس، أنّ «الطرق التي يستخدمها ممثلو السلطات الأميركية الحالية، في التواصل مع وسائل الإعلام تثير القلق». وأضافت: «يبدو لي بشكل واضح، أنه تم إعداد وإخراج هذا المؤتمر الصحافي بشكل مسبق. لقد صدمني ذلك شخصياً، وهو أمر لن أخفيه، لم أكن أتوقع أنه من الممكن في الولايات المتحدة، تدبير وتطبيق فعاليات إعلامية على هذا المستوى». ووفقاً لزاخاروفا فإنه «حتى وقت قريب، كان هناك تقليد في الولايات المتحدة، تلخص في وجود اتصال مباشر بين القيادة العليا في البلاد والصحافة»، موضحةً أنه «في الأونة الأخيرة، تعرضت وسائل الإعلام الروسية للتمييز في الولايات المتحدة. واليوم نرى أن هذا التمييز آخذ يمس ليس فقط وسائل الإعلام الأجنبية، بل والصحافيين الأميركيين أنفسهم، يجري نوع من الانتقاء للأسئلة، واختيار الصحافيين، ومنح حق السؤال لمجموعة واحدة فقط منهم». وأضافت: «إذا كان ذلك يلاحظ تجاه الصحافيين وحرية التعبير، خلال فعالية علنية مفتوحة مع الصحافة، فكيف إذاً تجري الأمور ويتم تنظيم العمل وراء الكواليس هناك». تجدر الإشارة إلى أن مؤتمر بايدن عقد بعدد محدود من الصحافيين بسبب القيود المرتبطة بوباء كورونا.

زاخاروفا: تم تحضير وإخراج المؤتمر الصحافي لبايدن مسبقاً

غضب المؤتمر بمشاركة عدد محدود من الصحافيين بسبب كورونا (جيم واتسون/فريمان/Getty)

وكان تحدث بايدن عن ملف القوات الأميركية في أفغانستان، قائلاً إنه «سيكون من الصعب الوفاء بالموعد النهائي» لانسحاب هذه القوات في الأول من مايو/أيار المقبل، لكنه أضاف «لن نمكث لفترة طويلة» في أفغانستان. ولفت إلى أنه لا يتصور بقاء القوات هناك في العام المقبل.

كذلك رد بايدن، بحذر، على سؤال بشأن إطلاق كوريا الشمالية صواريخ بالستية أخيراً، وقال «إذا اختاروا التصعيد، سنرد طبقاً لذلك». وأضاف «أنا أيضاً مستعد لشكل ما من الدبلوماسية، لكن لا بدّ أن يكون ذلك مشروطاً بالنتيجة النهائية (لجهود) نزع السلاح النووي».

(العربي الجديد)

تقرير

لوكاشينكو على طريق الأسد

تحالف دولي لملاحقة رجالات النظام البيلاروسي

على وقع استمرار الحراك المعارض للرئيس ألكسندر لوكاشينكو في بيلاروسيا، برزت مبادرة من 19 دولة لملاحقة مسؤولي النظام الحاكم في رسالة بعدم التسامح مع محاولة الإفلات من العقاب

ناصر السهلي

على طريقة ملاحقة مجرمي الحرب السورية في ألمانيا وغيرها من البلدان، تشكّلت في الأيام القليلة الماضية مبادرة دولية من 19 دولة للاحقة مسؤولي النظام الحاكم في بيلاروسيا، في رسالة بعدم التسامح مع محاولة الإفلات من العقاب لـ«آخر ديكتاتوريات أوروبا»، كما يُطلق بعض ساسة وصحافة الاتحاد الأوروبي على حكم الرئيس ألكسندر لوكاشينكو، الذي يحكم مينسك منذ العام 1994، ويدور في الفلك الروسي. وأثارت الانتخابات التي جرت في بيلاروسيا في أغسطس/آب الماضي، وأعلن بعدها عن فوز لوكاشينكو بولاية رئاسية سادسة، غضباً دولياً كبيراً ورفضاً لنتائجها بعد الحديث عن حصول عمليات تزوير كبيرة، وتبعت ذلك احتجاجات ضخمة، قابلتها السلطة بالقمع والاعتقالات، لتقر زعيمة المعارضة سفيتلانا تيخانوفسكايا إلى ليتوانيا. ومع سعي المعارضة للتحرك مجدداً في الشارع، على الرغم من المخاوف من إفراط أجهزة الأمن بالقمع، خصوصاً مع تزايد عمليات تصفية معارضين، فإن خشية موسكو تزداد أيضاً من هذه التحركات، ومن دعم الأوروبيين لتيخانوفسكايا، التي يعتبرونها الفائز الحقيقي في الانتخابات الرئاسية الصيف الماضي، على الرغم من تأكيدها أنها ستواصل في العلاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي.

وفي ظل هذه الأجواء، برز إعلان الدول الـ19 عن المبادرة، التي عهدت فيها إلى المؤسسة الحقوقية الدنماركية «ديغنتي» (المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب) مهمة جمع الأدلة والوثائق عن عمليات «الاضطهاد والتعذيب والقتل» التي تمارسها أجهزة الأمن التابعة للرئيس البيلاروسي بحق المعارضين والمتظاهرين في بلاده، منذ انتفاضة الشارع في أعقاب الاتهامات بتزوير الانتخابات الرئاسية الصيف الماضي.

وأوكلت مجموعة الدول المبادرة، من بينها بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة ودول إسكندنافية، مهمة جمع الأدلة إلى معهد «ديغنتي» في كوبنهاغن، لخبرته في ملاحقة عمليات التعذيب والقتل خارج القانون. واعتبر مسؤول المشروع في «ديغنتي»، الذي رأس سابقاً لجنة التعذيب في الأمم المتحدة، بنس مودفيغ، أن «الولاية القضائية العالمية ستطبق على الحالة البيلاروسية كما طُبقت أخيراً في ملاحقة جلادي (رئيس النظام السوري بشار) الأسد في ألمانيا وغيرها».

كما أعلن المدير العام لمؤسسة «ديغنتي» راسموس غرو كريستيانسن، أنه وفقاً للولاية القضائية العالمية، فإنه بتوقع أن تشكّل الأدلة التي جُمعت أساساً لتحقيق ومقاضاة في دول أخرى غير بيلاروسيا، وهو ما يُستخدم حالياً «للاحقة مجرمي الحرب السوريين». ويؤكد أصحاب المبادرة أن الأدلة التي جُمعت وتُجمع في بيلاروسيا نفسها يمكن أن تقدّم في مينسك بحال التغيير الديمقراطي، ويمكن أيضاً تسليم الأدلة إلى الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان التابع لها.

ووفقاً لـ«ديغنتي»، فإن المنصة الجديدة من 19 دولة ستعمل بشكل وثيق مع منظمات حقوق الإنسان في بيلاروسيا، التي جمعت بالفعل أدلة ووثقت من الضحايا والشهود ما جرى، بالإضافة إلى وثائق هؤلاء الذين فروا إلى خارج بلدهم هرباً من قمع سلطات مينسك.

ويشدد مسؤولو المؤسسة الدنماركية على أن «المعلومات الشخصية الحساسة للضحايا والشهود لن تكون متاحة للعامة بل لخبراء القانون والأمم المتحدة، وفقاً لمعايير حقوقية دولية، ويمكن تسليمها إلى المفوض السامي للأمم المتحدة من خلال أمانة عامة مشكلة من 10 موظفين مقرهم كوبنهاغن، بالإضافة إلى وجود موظفين في عدد من الدول الأوروبية الأخرى». وسيتمكن البيلاروسيون الذين تعرضوا للتعذيب وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، من التواصل مع المنصة من خلال إحدى المنظمات البيلاروسية المعنية بحقوق الإنسان، لتوثيق شهاداتهم.

ستقوم «ديغنتي» بجمع أدلة على عمليات اضطهاد وتعذيب وقتل

وزير خارجية الدنمارك: لن يكون هناك إفلات من العقاب

وزير الخارجية الدنماركي، يبيي كوفود، وفي أعقاب اجتماع لحلف شمال الأطلسي أخيراً، أكد أن المبادرة هي رسالة جادة «لتفهم عصابات البلطجة في نظام لوكاشينكو أننا لن نتسامح مع العنف والتعذيب ولن يكون هناك إفلات من العقاب»، بحسب الصحافة الدنماركية. وأوضح الوزير أن المبادرة «تهدف إلى إرسال رسالتين واضحتين، كي تفهم من خلالها عصابات البلطجة التابعة لنظام لوكاشينكو أننا لن نتسامح مع محاولة الإفلات من العقاب، وتعرف أن العالم يراقب وأن انتهاكات حقوق الإنسان يتم توثيقها حتى يمكن تقديم الجناة إلى العدالة».

وشدد على أن الرسالة الأخرى هي للنشطاء السلميين المؤيدين للديمقراطية في بيلاروسيا «بأن دعمنا وتضامننا مع دفاعهم عن الحقوق الديمقراطية والمدنية هو أكثر من مجرد كلمات، ونأمل أن نمنح بذلك الشعب الشجاعة لمواصلة النضال من أجل الديمقراطية والحقوق الأساسية في بيلاروسيا».

وتأتي هذه المبادرة مع استمرار قمع السلطات لأي تحرك في الشارع، واعتقلت الخميس الماضي أكثر من 50 متظاهراً في مينسك، خلال احتجاجات ضد لوكاشينكو. وبحسب وسائل إعلام، استخدمت شرطة مكافحة الشغب خراطيم المياه ضد المتظاهرين. فيما قالت منظمة «فياسنا» لحقوق الإنسان إن أكثر من 100 ناشط اعتُقلوا في أنحاء البلاد يوم الخميس.

وسعت الحركة الديمقراطية البيلاروسية خلال الأيام الماضية، تحت عنوان «225 يوماً من الثورة لأجل الحرية»، للتحرك مجدداً في الشارع، على الرغم من المخاوف الكبيرة من إفراط أجهزة أمن لوكاشينكو، الممسك بالسلطة منذ ربع قرن، بالقمع، وخصوصاً مع تزايد عمليات تصفية معارضين والتحجج أن بعضهم «مات ليس نتيجة الضرب المبرح إنما بسبب الخمور»، كما في قصة الشاب رامان بانداريتكا (31 سنة)، الذي قُتل تحت ضربات وحشية في مينسك من قوات أمنية بلباس مدني، بحسب بيانات المعارضة خلال الأيام الأخيرة. وتحولت قصة هذا الشاب إلى أيقونة بتفاصيلها التي استُعرضت في وسائل الإعلام وأمام سفارة الغرب.

يُذكر أن المعارضة البيلاروسية تنشط منذ أشهر في بروكسل وعدد من العواصم الأوروبية للضغط من أجل الوصول إلى ما جرى تبنيه أخيراً. ولعبت المعارضة البارزة سفيتلانا تيخانوفسكايا من منفاها الليتواني دوراً هاماً في تحريك الساحة الغربية لدعم حراك الشارع البيلاروسي. ورفضت تيخانوفسكايا عروضاً بيلاروسية للعودة إلى مينسك، معتبرة أنها لا تريد أن تلقى مصير المعارض الروسي اليكسي نافالني في السجن.

شرق غرب

ميانمار: سقوط 3 قتلى جدد

قال شهود، لوكالة «رويترز» أمس الجمعة، إن قوات الأمن قتلت ثلاثة أشخاص بالرصاص في احتجاجات مناهضة للمجلس العسكري الحاكم. وقال شاهد رأى قوات الأمن وهي تفتح النار على المحتجين الذين يلوحون برايات سوداء في بلدة مايك في جنوب البلاد «قُتل اثنان بطلقات في الرأس». وأضاف «لا يمكننا انتشال الجثة (الثالثة) لأن الكثير من أفراد الأمن هناك»، مشيراً إلى أن عدة أشخاص أصيبوا. وأكد مسؤول عن سجن إنسين، الإفراج عن 322 شخصاً اعتقلوا خلال الاحتجاجات على الانقلاب.

(رويترز، فرانس برس)

عقوبات صينية على كيانات وأفراد بريطانيين

فرضت الصين، أمس الجمعة، عقوبات على منظمات وأفراد بريطانيين بسبب ما وصفته «بالأكاذيب والمعلومات المضللة» حول أقلية الإيغور في شينجيانغ، بعد أيام من فرض بريطانيا عقوبات عليها بسبب انتهاكات حقوق الإنسان بالإقليم. ونددت الحكومة البريطانية بالخطوة الصينية، ووصفتها بأنها محاولة من جانب بكين لمنع الانتقادات. وقالت وزارة الخارجية الصينية إنها فرضت عقوبات على أربعة كيانات وتسعة أفراد، من بينهم أعضاء في البرلمان، الذين «ينشرون بخبث أكاذيب ومعلومات مضللة».

(رويترز)

بنغلادش: 4 قتلى خلال احتجاج على زيارة مودي

أعلنت شرطة بنغلادش، أمس الجمعة، أن أربعة من أنصار جماعة إسلامية قتلوا بالرصاص خلال اشتباكات بين قوات الأمن ومتظاهرين، احتجاجاً على زيارة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إلى دكا. وأوضحت أن الضحايا أعضاء في جماعة «حفظة الإسلام»، وأن أعمال العنف وقعت في بلدة هاثازاري.

(فرانس برس)

سيناريو المعركة الخامسة في الأفق

نتائج الانتخابات تكرس الأزمة الإسرائيلية

أظهرت النتائج النهائية للانتخابات الإسرائيلية الرابعة عدم قدرة معسكر بنيامين نتنياهو أو خصومه على تشكيل حكومة جديدة، ليلوح في الأفق سيناريو انتخابات خامسة

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

لم تغيّر النتائج النهائية للانتخابات الإسرائيلية الرابعة، بعد فرز أكثر من أربعمائة ألف مغلف مزدوج، من النتائج الجزئية التي كان قد تم فرزها يومي الثلاثاء والأربعاء، باستثناء تثبيت حصول حزب «كاحول لفان» بقيادة الجنرال بني غانتس على 8 مقاعد، وتراجع القائمة العربية الموحدة إلى أربعة مقاعد، وتثبيت قوة «الليكود» بقيادة بنيامين نتنياهو عند 30 مقعداً. ولم تغيّر النتائج في موازين القوى التي توقعتها استطلاعات الرأي عشية الانتخابات، والتي تحدثت عن تثبيت حالة التعادل بين المعسكرين، أو عجز نتنياهو عن تشكيل حكومة جديدة، والطعن بقدرة المعسكر المناهض له على تشكيل حكومة بديلة بفعل عدم تجانسه حتى في حال حصوله على 61 مقعداً.

وحصل المعسكر المناصر لنتنياهو والمكوّن من حزب «الليكود» وحزب «يهدوت هتوراة» وحركة «شاس» وحزب «هتسيونوت هدتيت» على 52 مقعداً فقط. في المقابل، حصل المعسكر المناهض لنتنياهو من الأحزاب الصهيونية على اختلاف تنوعها بين يمين ويسار على 51 مقعداً فقط، وفي حال إضافة المقاعد العشرة التي حصلت عليها القائمتان العربيتان: القائمة المشتركة والقائمة العربية الموحدة، يحصل هذا المعسكر على 61 مقعداً، والتي يفترض أن تكفي نظرياً لتشكيل ائتلاف حكومي جديد. لكن واقع العنصرية في إسرائيل الذي لا يعترف بشرعية مشاركة الأحزاب العربية في تشكيل الحكومات، أو الاعتماد على دعمها من خارج الائتلاف الحكومي، يعزز الأزمة السياسية في إسرائيل وإشكالية تشكيل حكومة جديدة، ويقرّب إسرائيل من انتخابات خامسة، خصوصاً بعد أن خرج حزب «يمينا» بقيادة نفتالي بينت من الانتخابات بسبعة مقاعد فقط لا تؤهله لأن يلعب دور «المرجح» لكفة أي من المعسكرين. وحتى لو انضم حزب «يمينا» إلى معسكر نتنياهو، سيبقى هذا المعسكر بحاجة لمقعدين لتشكيل حكومة، بأغلبية 61 صوتاً. أما في حال انضمامه إلى المعسكر المناهض، فإن مجموع مقاعد هذا المعسكر لا يتجاوز 58 مقعداً ما لم يقبل بشراكة عربية.

ومع أن المعركة الانتخابية سارت تحت وهم أو الترويج لإمكانية أن تدعم القائمة العربية الموحدة بقيادة النائب منصور عباس (حصلت على 4 مقاعد بعد انشقاقها عن القائمة المشتركة للأحزاب العربية) حكومة بقيادة نتنياهو، إلا أنه في الوقت الذي كرر فيه النائب عباس تصريحات توحي بإمكانية دعم حكومة برئاسة نتنياهو من الخارج، أو حكومة بقيادة المعسكر المضاد مقابل تحقيق مطالب للمجتمع العربي، فقد سارع نواب في «الليكود»، وشركاء نتنياهو من حزب «هتسيونوت هدتيت»، إلى دفن هذا الخيار ووأده في مهده، بإعلانهم أنهم لن يشاركوا ولن يدعموا حكومة تعتمد على أصوات عربية (لا من الخارج ولا من الداخل ولا من اليمين ولا من اليسار) بحسب تصريح للفاشي إيتمار بن غفير من حزب «هتسيونوت هدتيت».

في المقابل، فإن أصواتاً مماثلة صدرت عن نواب في المعسكر المناهض لنتنياهو، أعلنت رفضها تشكيل حكومة تعتمد على أصوات عربية، سواء من القائمة العربية الموحدة بقيادة عباس، أو من القائمة المشتركة بقيادة أيمن عودة، وفق تصريحات أدلت بها مساء الخميس، عضو الكنيست يفعات شاشا بيطون من حزب «تكفا حداشاه» بقيادة غدعون ساعر.

هذه السرعة في إشهار المواقف الصهيونية المثابرة في عدم الاعتراف بشرعية أو إمكانية التعاون مع الأحزاب العربية، ساهمت في إطلاق العنان لسيناريوهات مختلفة حول التشكيلات الحكومية، تبدأ بنجاح نتنياهو بعد ضم حزب «يمينا» بقيادة نفتالي بينت لمعسكره، بوعود شتى وحقائب وزارية مهمة وحتى اقتراح تناوب معه، باستمالة وسحب نائبين إضافيين من الأحزاب المناهضة له، مروراً باستعادة واستمالة حزب «يسرائيل بيتينو» بقيادة أفيغدور ليبرمان وربما حزب «تكفا حداشاه» برمته تحت عنوان مصالحة في معسكر اليمين، وحتى إقناع الجنرال غانتس بالحصول على أصوات حزبه «كاحول لفان» الـ8 لتأييد حكومة مع نتنياهو مقابل التعهد بتطبيق اتفاقية التناوب. وانتهاء بسيناريو يتمكّن فيه خصوم نتنياهو من الاتفاق مع نفتالي بينت على ترشيحه أمام الرئيس الإسرائيلي رؤبين ريفلين لتكليفه بتشكيل الحكومة، وعندها، بعد الحصول على توصية من القائمة المشتركة والقائمة العربية الموحدة، الاتجاه إلى أحزاب الحريديم وخصوصاً حزب «يهدوت هتوراة» للانضمام إلى الائتلاف الجديد وتشكيل حكومة لا تكون الأحزاب العربية جزءاً منها أو داعمة لها حتى من الخارج.

من عملية فرز الأصوات (إيمانويل دونان/فرانس برس)

> رفض شركاء نتنياهو دعم حكومة تعتمد على أصوات عربية

وعلى الرغم من رواج هذه السيناريوهات، يبقى سيناريو الذهاب إلى انتخابات خامسة يلوح في فضاء السياسة الإسرائيلية، على الأقل حتى بداية المشاورات الرسمية التي سيطلقها ريفلين مع مختلف الكتل البرلمانية الأسبوع المقبل، بعد تسلمه يوم الأربعاء المقبل النتائج الرسمية للانتخابات.

لكن الموعد الأكثر أهمية في هذا السياق الذي يمكن أن يحمل مؤشرات أكثر وضوحاً، هو السادس من إبريل/نيسان المقبل. ففي هذا التاريخ، سيؤدي الكنيست المنتخب اليمين الدستوري، وسيكون على نوابه انتخاب رئيس جديد للكنيست بدلاً عن الرئيس الحالي من «الليكود» يريف لفين. وفي حال تمكّن المعسكر المناهض لنتنياهو من الاتفاق على انتخاب عضو الكنيست مئير كوهن من حزب «يش عتيد» خلفاً ليريف لفين، سينتقل مباشرة إلى محاولة سنّ قانون يمنع أي عضو كنيست توجد ضده لائحة اتهام رسمية (المقصود هو رئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو) من الحصول على تكليف بتشكيل الحكومة، على أن يبدأ سريانه بعد الانتخابات المقبلة. وسيكون ذلك دليلاً على اتجاه الأحزاب المناهضة لنتنياهو إلى تضييع الوقت والمماطلة في محاولات تشكيل الحكومة الجديدة حتى أواخر سبتمبر/أيلول المقبل، كي يتسنى إجراء الانتخابات المقبلة في ديسمبر/كانون الأول بعد أن يكون بني غانتس قد تسلم منصب رئاسة الحكومة بموجب اتفاقية تشكيل الحكومة الحالية، على الرغم من كونها حالياً حكومة تصريف أعمال، مما سيضعف نتنياهو في حال جرت انتخابات جديدة في ديسمبر لا يكون فيها رئيساً.

في المقابل، سيحاول نتنياهو حتى موعد السادس من إبريل، تأمين عضوين إضافيين إضافة لأعضاء كتلة «يمينا»، لتكليفه بتشكيل حكومة، يتمكن بمجرد تشكيلها من التخلص من عبء وخطر اضطراره لتسليم مقاليد الحكم لغانتس وفق اتفاقية التناوب، لأن تشكيل حكومة جديدة سيلغي هذه الاتفاقية، وثانياً وهو الأهم والسبب الرئيسي للأزمة السياسية في إسرائيل، سنّ قانون بأثر رجعي يحول دون محاكمة رئيس حكومة يزاول منصبه، وبهذه الطريقة إلغاء محاكمته بتهم الفساد وتلقي الرشاوى وخيانة الأمانة العامة، علماً أن هذه المحكمة ستبدأ جلسات الاستماع للشهود ضد نتنياهو الشهر المقبل.

أخيراً تشكل نتائج الانتخابات في سياق الفلسطينيين في الداخل، وتراجع تمثيلهم في الكنيست من خلال القائمتين العربيتين بفعل تراجع وانخفاض نسبة التصويت إلى ما دون 50 في المائة، ضربة للأحزاب العربية المنضوية في القائمتين. وأظهرت النتائج عملياً تراجع ثقة الناخبين العرب بهذه الأحزاب بفعل الانشقاق والتناحر بين القائمتين خلال المعركة الانتخابية، من جهة، ومن جهة أخرى غضبهم من أداء النواب في الكنيست، وفشل خطاب ونهج التأثير الذي حملته القائمة المشتركة وتعللت به أيضاً في تبرير التوصية على غانتس بعد الانتخابات الأخيرة، لكن الأخير ضرب بتوصيتها عرض الحائط واتجه لتشكيل حكومة الطوارئ مع نتنياهو. ويعزز هذا الأمر حقيقة أن الاستطلاعات التي جرت في إسرائيل بعد حل الكنيست في ديسمبر/كانون الأول الماضي وقبل وقوع الانشقاق رسمياً في فبراير/شباط الماضي، توقعت تراجع قوة القائمة المشتركة إلى 10-11 مقعداً.